دورة

الجمعية العامة

الخمسون

من ٣ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١

نيس

منظر عام لمدينة نيس

فندق ميريديان الذي عقدت فيه الدورة

رصيف «لا برومناد ديزانغليه»

المنصة الرسمية ، عند افتتاح أعمال الدورة

يظهر ، من اليسار إلى اليمين ، السادة فان ستراتن وسيموندس ووث نواب رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول ، ثم السيد بوغارين رئيس المنظمة ... ثم السيد بوسار ، الأمين العام ، ثم السيدان شلانتس وكندال من رؤساء الأقسام في الأمانة العامة .

جلسة الافتتاح الرسمية

توجب هذه السنة أن تعقد الدورة الخمسون للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول في بلد المقر ، فاختيرت مدينة نيس لاستضافة هذه التظاهرة .

وقد جرت أعمال هذه الدورة في فندق ميريديان ، برئاسة السيد جولي ر . بوغارين ، رئيس المنظمة .

وافتتح الجلسة الأولى السيد داليكس ، ممثلا لمحافظة منطقة الـ «آلب ماريتيم» ، فرحّب بالمنظمة باسم الحكومة الفرنسية ورئيس بلدية نيس ، وأعرب عن سروره بأن يستقبل ، في هذه المنطقة الرائعة بمناخها وبما يميز سكانها من روح الود والضيافة ، المسؤولين الدوليين عن مكافحة الجريمة .

ثم تمنّى أن تمكّن أبحاث المندوبين ومناقشاتهم من التوصل الى حلول للمشاكل الكبرى التي تقوم الآن في ميدان مكافحة الجريمة ، مؤكدا لزوم ايجاد توازن يوفّق بين حرية الناس وضرورات حمايتهم .

وقد شغلت المديرَ العام للشرطة الوطنية الفرنسية عن الحضور مقتضياتُ مهامه ، فمثّله السيد غيّو ، المدير المركزي للشرطة القضائية الفرنسية ، الذي ألقى كلمة أعرب فيها عن تمنياته بأن تتكلل أعمال دورة الجمعية العامة الخمسين هذه بالنجاح ، أكان ذلك على الصعيد المهني أم على صعيد الصداقة ، ذينك الصعيدين المتكاملين في اطار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية تكاملا هو أحد تقاليدها .

ثم توجه السيد بوغارين إلى الجمعية العامة بالكلمة التالية :

« يطيب لي أن أرحّب بكم ، باسم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول ، في هذا المنتجع الفرنسي الجميل على شاطىء البحر المتوسط ، بمناسبة مؤتمرنا السنوي النظامي .

يشرّفنا أن بين ظهرانينا اليوم مسؤولي هذه المدينة الرسميين وممثل المدير العام للشرطة الوطنية الفرنسية ، الذين نرى فى حضورهم اعرابا عن دعمهم لمنظمتنا النابع عن ايمانهم بالتعاون الشرطي الدولي . ففي إمارة موناكو الجائية على هذا الشاطىء على بعد عشرة أميال من هنا ، اجتمع لأول مرة ، منذ ٦٧ سنة خلت ، أولئك الذين جاءوا بفكرة انشاء هيئة شرطية دولية .

لقاؤنا في هذه المنطقة البديعة من فرنسا يأتي في الوقت المناسب ، إذ أن لاجتماع هذه السنة دلالة إضافية تضفيها عليه ذكرى ذهبية للانتربول ، هي انعقاد دورة الجمعية العامة الخمسين التي تشكل مؤشرا هاما في تاريخ المنظمة الدولية للشرطة الجنائية .

نشعر بأن الجو اليوم يعبق بفرح العيد حيث يتلاقى أصدقاء قدامى وتقوم صداقات جديدة .

مرة أخرى ، يجلس المضطلعون بانفاذ القوانين في مختلف أنحاء العالم ليعالجوا المشاكل الجديدة القديمة التي تقوم في ميدان التعاون الشرطي الدولي .

لقد قطعنا مسافات كبيرة كي يتيسر لنا الوقت لمتابعة العمل معاً في سبيل أهدافنا المشتركة والاضطلاع بالمهمة التي ينيطها بنا كوننا موظفي انفاذ القوانين في بلادنا . فلم يعد هناك من بلد يشكل جزيرة منعزلة قائمة بذاتها . وفي حين أن التكنولوجيا الحديثة تربط فيما بين مختلف البلدان لتجعل منها مجتمعا دوليا نابضاً بالحيّاة ، من المؤسف ملاحظة أن المجرمين أيضا يسخّرون هذه التكنولوجيا نفسها لخدمة مصالحهم الخبيثة .

هكذا تصبح الحاجة لمنظمة الأنتربول ماسة أكثر من ذي قبل ، الأمر الذي يُستدّل عليه من عدد أعضائها الذي قفز ليبلغ ١٣٠ في الوقت الحاضر . ولنا أن نتوقع أن بلدانا أخرى ستنضم إلى المنظمة في وقت لاحق ، طالما أننا نعيش عصرا لم يعد فيه أي بلد في منأى عمّا يحدث في البلدان الأخرى ، وأن الحدود بين البلدان غدت حواجز يسهل على الجناة اجتيازها بحثا عن حرية أكبر أو عن مراتع أخصب .

فعلينا اذ نلتقي هنا ، واعين الأذى الذي ما ينفك المجرمون المعاصرون يلحقونه بالبشرية ، أن نعزّز موقفنا ، ونوثّق روابطنا ، ونقوّي هجماتنا ، ونسدّ دون كلل أمسّ حاجات الانتربول .

وحري بنا في هذا الخصوص اعتبار أن قوة منظمة الأنتربول لا يمكن أن تتجاوز قوة أضعف مركباتها ، وأن فاعليتها رهن بالدعم والمؤازرة اللذين تتلقاهما من البلدان الأعضاء فيها في كل أنحاء العالم .

وللانتربول ، كواحدة من المنظمات الدولية

منظر عام للقاعة التي دارت فيها أعمال الدورة

القائمة حاليا ، حصيلة ممتازة من التعاضد والتآزر تشكل رقماً قياسياً جديراً بالملاحظة .

لكن علينا ألّا نستكين إلى هذا الواقع السعيد . فبقاؤنا يقظين هو أحد الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا تجاه الانتربول .

وطبيعة مهنتنا وحذاقة خصمنا تجعلان لزاماً علينا أن ندأب على بذل قصارى جهودنا حتى نكون أفضل وأكثر فاعلية ، وعلى السعي إلى تحسين نوعية تعاوننا .

هذا هو الاعتبار الذي جعلنا ندرج في برنامج أولويات الانتربول توسيع المحطة اللاسلكية المركزية وتحديثها ، واستعمال كمبيوتر صغير في الأمانة العامة .

وينبغي التأكيد على أهمية عامل الزمن في عملنا لتسريع تبادل المعلومات .

فغالبا ما تكون نجاحات تعاوننا نتاج إسراعنا في ايلاء الطلبات الواردة من المكاتب المركزية الوطنية عناية حقيقية .

لقد استمر تنظيم الندوات عن مختلف حقول علم التحقيق الجنائي واصدار النشرات الموسّعة النطاق ، وانشئت مراكز اقليمية ـ وذلك ، تحديداً في سبيل تحسين وتنسيق عملنا وتبادل الخبرات .

آمل ، إذ أرى هذا الجو المواتي الذي يسود هنا ، أننا سنتمكّن من انجاز مهامنا بمزيد من الحماس والحكمة ، ونقطف في آخر كل يوم من أيام العمل ثمار كدّنا .

شكـرا .

وأعلن السيد بوغارين في ختام كلمته افتتاح دورة الجمعية الخمسين الرسمي .

الانتسابات الجديدة

أعرب ثلاثة بلدان ، خلال السنة التي سبقت دورة الجمعية العامة الحالية ، عن رغبتها في الانضمام الى المنظمة ، وهي : البربادوس ، ودومينيكا ، وهنغاريا .

وفد البربادوس

واذ أن هذه الترشيحات تحقق الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي ، فقد عرضت على الجمعية العامة للتصويت عليها ، وكانت نتائج الاقتراع هي التالية :

البربادوس ..... المؤيدون : ٩٣
المعارضون : ٢
الممتنعون عن التصويت : لا أحد

دومينيكا ..... المؤيدون : ٩٤
المعارضون : ١
الممتنعون عن التصويت : لا أحد

هنغاريا ..... المؤيدون : ٨٩
المعارضون : ٤
الممتنعون عن التصويت : ٢

بذا غدت هذه البلدان من الآن فصاعدا أعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول .

عضوان في وفد هنغاريا

تقرير النشاط

- **العلاقات بالبلدان الأعضاء**
- **اجتماعات اللجنة التنفيذية .**
- **القضايا الجنائية الدولية .**
- **المخدرات الخطرة .**
- **المجلة الدولية للشرطة الجنائية .**
- **العلاقات الخارجية .**
- **وسائل العمل .**

قرأ الأمين العام تقريرا عن أهم نشاطات منظمة الانتربول وأمانتها العامة في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ (انعقاد دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين في مانيلا) وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ (انعقاد دورة الجمعية العامة الخمسين في نيس) .

• العلاقات بالبلدان الأعضاء

بعد أن أقرت الجمعية العامة لتوّها انضمام جمهورية البربادوس وجزيرة دومينيكا وجمهورية هنغاريا ، غدا الآن عدد الأعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول ١٣٣ .

لقد عقد خلال السنة المنصرمة العديد من المؤتمرات :

ـ المؤتمر الاقليمي الأمريكي الثامن ، من ١٦ إلى ١٩٨١/٣/٢٠ في سانتياغو (شيلي) ؛

ـ المؤتمر الاقليمي الأوروبي العاشر ، من ١ إلى ١٩٨١/٤/٣ في مقر المنظمة بسان كلو (فرنسا) .

وزار الأمين العام ومعاونوه ٢٠ مكتبا مركزيا وطنيا في نطاق مهام شتّى .

• اجتماعات اللجنة التنفيذية

اجتمعت اللجنة التنفيذية في مقر المنظمة من ٤ إلى ١٩٨١/٥/٨ ، فبحثت العديد من المسائل الادارية والاشتغالية والمبدئية .

وقد عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعين اضافيين ، أحدهما في سان كلو من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر والآخر في نيس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، نظراً لأهمية

المسائل المتعلقة بتشييد مبنى المقر الجديد وبالمفاوضات التي يرمى منها إلى اعداد اتفاق جديد بشأن المقر .

• القضايا الجنائية الدولية

تنصبّ جهود المكاتب المركزية الوطنية والأمانة العامة في مكافحة الاجرام الدولي ، مكافحة هي مبرر وجود المنظمة .

وقد ازداد عدد المكاتب المركزية الوطنية التي زوّدت الأمانة العام بمعلومات عن نشاطها ، بعد أن وُضعت حيّز الاستعمال استمارة جديدة مخصصة لهذا النشاط ، الأمر الذي أتاح الحصول على صورة أكثر دلالة من ذي قبل عن التعاون الدولي بين المكاتب المركزية الوطنية .

وازداد عدد القضايا التي أفيدت بها الأمانة العامة زيادة بيّنة عنه في العام الماضي ، وخصوصا عدد قضايا الاتجار بالمخدرات وعدد نشرات التعميم الوصفية .

وقد عمّمت بين ١٩٨٠/٦/١ و ١٩٨١/٦/١ معلومات عن خمسة عشر اسلوبا جرميا استخدمها الجناة .

وقد تدخّلت الأمانة العامة في قضايا جنائية عديدة ، تدخّلا فيما يلي أوجهه :

- دراسة ٧٧٣ ٤٤ قضية ؛

- الاعلام عن ٧١٢ شخصا بواسطة نشرات وصفية ؛

- إجراء ٣٣٢ عملية تبيّن ؛

- تزويد المكاتب المركزية الوطنية بـ ٦٦٧ ١٩ وحدة معلومات .

عضوان في وفد اليابان

ونشرت مجموعة وثائق عن أعمال الاستيلاء على المركبات المستأجرة تضم قائمة بمرتكبيها وبقيدهم المدني .

فالاتجار بالمركبات المسروقة أو المستولى عليها مشكلة كبيرة يواجهها الكثير من البلدان . وقد يمكّن تسجيل المركبات المستعملة المستوردة من تبيّن مصدرها غير المشروع . وقد عقد في الأمانة العامة أول اجتماع لفريق العمل الخاص بتبادل المعلومات المتعلقة بتسجيل السيارات المستعملة المستوردة . وشارك في هذا الاجتماع ، إلى جانب موظفي الشرطة ، ممثلون لأجهزة تسجيل المركبات والجمارك .

وقد مُثّلت الأمانة العامة في مؤتمر نظمته احدى جمعيات مؤسسات تأجير المركبات ، دُرست فيه اجراءات تتعلق بالوقاية من الاستيلاء على المركبات المستأجرة .

وجرى تجديد مجموعة بطاقات حروف مختلف أنواع الآلات الكاتبة ، تلك المجموعة التي تستخدم منذ سنوات عديدة .

وتوبعت دراسة التقارير التي توضع كل عام عن المعلومات القاعدية المتعلقة باحتجاز الرهائن والاختطاف ، وجدّدت قوائم قرصنة الجو ومرتكبي الأفعال العنيفة المنظمة .

وتولي الأمانة العامة أهمية خاصة للمشاكل المتعلقة بمكافحة «اجرام ذوي الياقات البيضاء» وبالوقاية منه . وقد عزّزت المجموعة المتخصصة في شؤون هذا النوع من الاجرام نشاطها في هذا الميدان .

وقد أنجزت أعمال أخرى كثيرة سيجري التطرق إليها عند دراسة المواضيع الخاصة .

• المخدرات الخطرة

عالجت شعبة المخدّرات ٤١٧ ٢٨ قضية بين ١٩٨٠/٦/١ و ١٩٨١/٦/١ ،

أي أن هناك زيادة كبيرة عن عدد القضايا المعالجة في العام الماضي (٦٣٤ ٢٤) .

وقام ضباط الارتباط الأوربيون الستة بثمان وأربعين مهمة أو زيارة للمكاتب المركزية الوطنية في مناطق اختصاصهم (مقابل اثنين وثلاثين مهمة وزيارة في العام الماضي) .

وقام ضابط الارتباط بأمريكا اللاتينية بمهمتين . وقام ضابط الارتباط بجنوب شرق آسيا (المقيم في بانكوك) بخمس عشرة مهمة في منطقته ، بين ١٩٨٠/٦/١ و ١٩٨١/٦/١ ، كما شارك في حلقات دراسية متنوعة عن مكافحة الاتجار المحظور بالمخدرات . وقام ضابط الارتباط بمنطقة البحر الكاريبي (المقيم في جزر الانتيل الهولندية) بأربع مهام .

وقد أدخلت حديثا بعض التعديلات على النشرة الاعلامية عن المخدرات ، التي حظيت باستحسان كبير ، فباتت تصدر مرة كل ثلاثة أشهر ، علماً أن هناك رسالة أسبوعية توجه إلى المكاتب المركزية الوطنية لاشعارها بالضبطيات الهامة للمخدرات وبالتوقيفات التي تجري في نطاقها .

وأُصدر ثمانون نشرة دولية عن المتجرين بالمخدرات ، أي أن عدد النشرات المصدرة ازداد بمقدار أربع عشرة عنه في العام الماضي .

وعقد في الأمانة العامة ، يومي ٢٧ و١٩٨٠/٦/٢٨ ، المؤتمر الثالث لأجهزة الشرطة والجمارك ، الذي شارك فيه ثمانية وأربعون مندوباً من ثمانية عشر بلداً ، والذي يشكل أحد الأمثلة على التعاون الممتاز والوثيق القائم بين الأنتربول ومجلس التعاون الجمركي .

والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ما انفك قائما . فقد مُثّلت الأمانة العامة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة المخدرات (فيينا ، شباط/فبراير ١٩٨١) ، وأوفد منها ضباط متخصصون بمثابة مدرّبين في الدورات الاعدادية التي نظمتها الأمم المتحدة ، وعقد في مقرها اجتماع بشأن الاعداد شارك فيه ثلاثة عشر بلداً وأربع منظمات دولية . كما أن الأمانة العامة شاركت في أعمال شعبة الأمم المتحدة الخاصة بالاتجار المحظور بالمخدرات في الشرقين الأدنى والأوسط وبالمسائل الماتة إليه بصلة .

وعقد في سان كلو ، يومي ٣٠ و ١٩٨١/٣/٣١ ، المؤتمر السنوي لرؤساء الأجهزة الأوروبية المتخصصة في مكافحة الاتجار المحظور بالمخدرات ، فشارك فيه ستون مندوبا من ثلاثين بلدا وأربعة مراقبين من منظمات دولية .

ويجري الآن اعداد دراسة عن العمليات والاصول المالية المرتبطة بالاتجار المحظور بالمخدرات .

• الدورات والندوات والدراسات

عقدت في مقر المنظمة ندوات واجتماعات عمل عديدة كانت مدرجة في برنامج العمل .

وأقيمت في المقر ، من ١٢ إلى ١٩٨١/١٠/٢١ ، دورة اعدادية بالانكليزية والعربية مخصصة لموظفي المكاتب المركزية الوطنية .

وهناك دراسات وأعمال أنجزت وعمّمت نتائجها على المكاتب المركزية الوطنية :

مندوب بوروندي

- دراسة عن «الشرطة والأجهزة الأمنية الخاصة» (القسم الثاني) ،

- دراسة عن «هيئات مراقبة بورصة السندات» ،

- تجديد كتيّب «مجموعات المراجع» ،

- كتيّب «مجموعات المراجع» ، لعام ١٩٨٠ ،

- جرد الصور الطيفية المستخدمة في تعيين الكتلة ،

- جرد مجموعات أدوات التشخيص الميداني .

وهناك دراسات وأعمال أخرى لا تزال قيد الاجراء :

- دراسة عن «الشرطة والأجهزة الأمنية الخاصة» (القسم الثالث) ،

- مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الاتجار الدولي بالأموال المكتسبة اكتسابا غير مشروع .

واستمرت الأمانة العامة في اصدار سلاسل عديدة من التعاميم الرامية إلى تسهيل التعاون الدولي ، منها ، على الأخص ، ثمانية تعاميم عن امكانات التعاون فيما يتعلق بأعمال الاحتيال الدولية وبالجرائم الاقتصادية ، وتعميم عن امكانات اتخاذ الشرطة تدابير تمهيدا لتسليم المجرمين وعن قانون وطني بشأن تسليم المجرمين .

واستعيض عن قائمة المقالات المختارة ، التي كانت تصدر مرة كل ستة أشهر ، بنشرة اعلامية صدر منها خمسة أعداد . وتنطوي هذه النشرة على معلومات عن الوثائق المرجعية المتيسرة (المقالات والكرّاسات ، والكتب ، الخ) وهي أغنى من مجرد قائمة مقالات .

وقد مُثّلت الأمانة العامة في لقاءات دولية عديدة ، وخصوصا في إطار مجلس أوروبا .

وفد جمهورية الدومينيكان

• المجلة الدولية للشرطة الجنائية

منذ ١٩٤٦ ، واصدار المجلة الدولية للشرطة الجنائية في عداد المهام ذات الشأن التي درجت المنظمة على الاضطلاع بها . فالأمانة العامة تصدرها بالفرنسية وبالانكليزية وتتأهب الآن لاصدارها بالعربية من جديد بعد انقطاع مردّه ظروف خارجية .

وتضطلع الشرطة الاسبانية باصدار المجلة بالاسبانية ، باذلة لذلك جهوداً كبيرة .

وإضافةً إلى المكاتب المركزية الوطنية ، يمكن لبعض الأشخاص - من رجال الشرطة والقضاء أساسا - الحصول على المجلة بصورة فردية ، عند الاقتضاء . لكن طابع المجلة شبه السري يدفع الأمانة العامة إلى تضييق نطاق توزيعها والى التشدد في قبول الاشتراكات الفردية فيها .

وتود الأمانة العامة أن تنشر في المجلة أكثر من ذي قبل مقالات توضّح أساليب العمل المتّبعة في مختلف الأجهزة الشرطية ، والمعدات الجديدة التي يجري اختبارها فيها ، وتكييف التقنيات مع خصائص كل بلد من البلدان . وبديهي أن هناك فائدة كبيرة في أن يعمل مزيد من البلدان على التعريف من خلال المجلة بأفضل منجزاته ذات الصلة بالميدان الشرطي ، كي ينتفع بها جميع القراء .

والأمانة العامة تقدّر دائما للقراء ارسالهم إليها كل الملاحظات والاقتراحات والايضاحات التي تمكّن من جعل المجلة الدولية للشرطة الجنائية وسيلة اعلام أكثر كمالا .

• **العلاقات الخارجية**

بين ١/٦/١٩٨٠ و ١/٦/١٩٨١ ، استقبلت الأمانة العامة ٥٥٢ شخصا قدموا من ٣٥ بلداً ، و ١١ مجموعة ضمّ مجملها ٢٨٦ شخصا قدموا من ٧ بلدان . كما زارها ٦٦ كاتبا أو صحفيا قدموا من ١٢ بلداً .

وجرى التذكير بالروابط التي درجت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول على اقامتها مع الأمم المتحدة ، ومع منظمات دولية حكومية أخرى (مثل منظمة الطيران المدني الدولية ، واتحاد النقل الدولي ، ومجلس أوروبا ، ومجلس التعاون الجمركي ، والجامعة العربية) ، ومع هيئات غير حكومية (مثل رابطة النقل الجوي الدولية ، ورابطة القانون الجزائي الدولية ، وجمعية علم الاجرام الدولية ، وجمعية الدفاع الاجتماعي الدولية ...) .

• **وسائل العمل**

أساليب العمل

توبع على مر السنة اعداد «الدليل» ، وسيتابع خلال السنة المقبلة . وهذا عمل واسع النطاق لوضع صيغة مختزلة للاجراءات الخاصة بالتعاون الدولي تستخدمها المكاتب المركزية الوطنية .

ويتابع ضمن الأمانة العامة تقييم أساليب العمل تقييما منتظما . وقد أُدخل حيّز التطبيق بعضُ التحسينات على هذا الصعيد ، ويجري الآن عمل واسع النطاق لجرد المهام ووضع ضوابط لها .

الموظفون

يعمل الآن في الأمانة العامة رجال شرطة من البلدان التالية : الأراضي الواطئة واسبانيا واستراليا وألمانيا الاتحادية والأوروغواي وإيطاليا وتايلندة وتركيا والدنمارك والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة (شرطة الجزر البريطانية وشرطة هونغ كونغ) والنرويج والنمسا والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، إضافةً إلى ضباط ارتباط من

وفد ليبيا

البلدان التالية : اسبانيا وألمانيا الاتحادية وجزر الانتيل الهولندية واندونيسيا والباكستان والدنمارك والسويد وفرنسا وفنزويلا وكندا .

وعلى وجه الاجمال ، ينتمي الموظفون العاملون في الأمانة العامة إلى احدى وثلاثين جنسية (مقابل ثلاثين في العام الماضي) .

الاتصالات

خلال ١٩٨٠ ، ازداد عدد البرقيات المبثوثة عبر محطات الشبكة اللاسلكية للاتصالات الشرطية الدولية بنسبة ٩ر٧ في المائة عنه في العام الماضي ، فبلغ ٤١٠ ٣٣٤ برقية منها ١ ٣٨١ برقية عامة و ٣ ٦٦١ برقية موجهة إلى المناطق .

مشغل استنساخ الوثائق

يمكن ايجاز ما أنجز في المشغل بين ١/٦/١٩٨٠ و ١/٦/١٩٨١ على النحو التالي :

ـ ٢٥٣ ٣٥٢ صورة أو صورة مستنسخة (مقابل ٢٦٤ ٨٥٧ في العام الماضي) .

ـ ٩ ٣٤١ ٠٤٠ مستنسخة أخرى (مقابل ٥ ٤١٦ ٩٠٠ في العام الماضي) .

الترجمة

يتابع على نحو طبيعي وضع القرار الذي صوّتت عليه الجمعية العامة في ١٩٧٥ ، القاضي باعتماد العربية بمثابة لغة عمل ، حيز التطبيق : فهناك ثلاثة مترجمين وضاربتا آلة كاتبة ، العربية لغتهم ، يداومون على العمل في الأمانة العامة دواما كاملا ، ويتزايد عدد ما تتلقاه الأمانة العامة من المكاتب المركزية الوطنية المعنية من الوثائق المعدّة بالعربية . وتصدر في ١٩٨١ محاضر الجمعية العامة باللغة العربية للمرة الأولى .

التعاضد الفني

أخذ التعاضد الفني ، منذ انعقاد دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين ، الأشكال التالية :

ـ خصّصت أربع منح سفر أو اقامة لموظفين يضطلعون بتشغيل معدات سلكية ولاسلكية ،

ـ خصّصت سبع عشرة منحة لمشاركين في دورة اعداد موظفي المكاتب المركزية الوطنية التي أقيمت في ١٩٨٠ باللغتين الفرنسية والاسبانية ،

ـ خصّصت اثنتان وعشرون منحة لمشاركين في الدورة الاعدادية التي أقيمت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ باللغتين الانكليزية والعربية .

المسائل المالية

(تقرير عن السنة المالية ١٩٨٠)

أقرّت الجمعية العامة التقرير الخاص بالسنة المالية ١٩٨٠ ، بعد أن اطلعت على التقارير المتعلقة بالمسائل المالية وعلى التقرير المتعلق بالتدقيقات التي أجراها مأمورا الحسابات .

وإذ كانت الجمعية العامة قد اعتمدت الميزانية النموذجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، في دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت عام ١٩٧٩ ، فان سنة ١٩٨٢ هي الأخيرة في فترة السنوات الثلاث هذه ، الأمر الذي قد يجعل الادارة خلال العام المقبل أقل يسراً . وعند وضع تقديرات ميزانية ١٩٨٢ ، أخذ في الحسبان هذا الاحتمال ، إضافةً إلى التقييمات التي أجريت عند اعداد مشروع الميزانية النموذجية ، وإلى ضرورة ضمان نمو المنظمة الطبيعي .

توسيع مبنى المقر

(تقرير عمّا آل اليه مشروع التشييد)

كان الأمين العام قد أحاط الجمعية العامة علما ، في دورتها السابقة ، بأن احدى جمعيات ملّاك العقارات المجاورة قدّمت طعنا في رخصة تشييد مبنى المقر الجديد .

وقد أفضت المفاوضات التي أجراها الأمين العام مع هؤلاء الملّاك إلى تنازلهم عن هذا الطعن تنازلا سجّلته المحكمة الادارية . وبتذليل هذه الصعوبات ، غدا ممكنا ، من الناحية القانونية ، الشروع في عمليات التشييد في أية لحظة . وبما أن اللجنة التنفيذية قد ربطت مسألة التشييد بمسألة التوصل إلى عقد اتفاق جديد بشأن المقر ، فان مجرى عملية التشييد منوط الآن بتطور الوضع فيما يتعلق بهذا الاتفاق .

مسؤول لوكسمبورغ

المفاوضات للتوصل إلى عقد اتفاق جديد بشأن المقر

كان الرئيس قد أعلم الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بسير المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، للتوصل إلى اتفاق جديد بشأن المقر .

لقد غدا مثل هذا النص ضرورياً نتيجة لتطور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول منذ عقد الاتفاق الحالي في ١٩٧٢ .

وقد أعدت وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية ، اثر المفاوضات التي شُرع فيها مع الحكومة الفرنسية ، مشروع نص ينطوي على بعض الأحكام التي من شأنها تسهيل اشتغال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية . والمفاوضات بهذا الشأن مستمرة ، وسيقدم تقرير عنها إلى دورة الجمعية العامة القادمة .

الاتجار المحظور بالمخدرات في ١٩٨٠

الغرض من التقرير الذي تقدمه الأمانة العامة في هذا الخصوص هو إعطاء فكرة عن حجم وطبيعة الاتجار الدولي بالمخدرات خلافا للقانون ، وعن التغيرات التي تطرأ على هذا الاتجار من سنة إلى أخرى ، وعن العمل الذي تقوم به على هذا الصعيد شعبة المخدرات التابعة للأمانة العامة .

والاحصائيات المقدمة توضع انطلاقا من تقارير الضبطيات التي تحال إلى شعبة المخدرات ، وهي تتعلق بقضايا ترى البلدان المعنية أنها تنطوي على عناصر ذات أهمية دولية .

لقد استمر في ١٩٨٠ التحسن ـ الذي سبقت ملاحظته ـ في نوعية التقارير المرسلة إلى الأمانة العامة ، والتزايد في المؤازرة التي يقدمها بعض البلدان ، وخصوصا بعض البلدان المنتجة للمخدرات . ومن الأهمية بمكان أن تواظب المكاتب المركزية الوطنية على حثّ الأجهزة المتخصصة في بلدانها على اشعارها بقضايا المخدرات ، وأن تواصل السهر على أن يحال إلى هذه الأجهزة ما ترسله الأمانة العامة من وثائق ، وذلك حتى يستمر هذا الوضع المشجّع ويتوطد .

وفد توغو

• **تطوّر الاتجار**

طرأت في ١٩٨٠ تغيرات كبيرة على الاتجار ، وخصوصا فيما يتعلق بالهيروين والكوكايين .

فقد شهد الاتجار بالهيروين المجلوب من جنوب غرب آسيا زيادة هائلة تقابل انخفاض الاتجار بالهيروين المجلوب من جنوب شرق آسيا . كما أن الاتجار بالكوكايين ازداد ازدياداً كبيراً ، وتشير كل الدلائل إلى أنه يغدو باستمرار أكثر تنظيما .

الأفيون ومشتقاته

الأفيون

تقلّصت ضبطيات الأفيون في ١٩٨٠ بالنسبة إلى ما كانت عليه في ١٩٧٩ ، تقلصاً يعود جزء منه إلى تناقص انتاج الأفيون في جنوب شرق آسيا .

ويمس الاتجار بالأفيون ايران والباكستان أكثر من غيرهما من البلدان بكثير ، فقد بلغ مجموع ما أفادا به من المضبوطات ١٠ أطنان و ٣ر٢ طناً ، على الترتيب .

المورفين :

الكمية المضبوطة منه في العالم تضاعفت تقريبا من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٠ ، اذ قفزت من ٢١٤ر٤٥١ كغم إلى ٨١٥ر٨٥٠ كغم - أي إلى أكبر مجموع للمضبوطات السنوية منذ ١٩٧٣ حيث ضبط أكثر من ١ ٣٠٠ كغم من المورفين . وهذا التفاقم نجم ، على الأخص ، عن ازدياد انتاج الأفيون والهيروبين وصناعتهما في كل من ايران والباكستان .

ويستمر امداد السوق السرية بأقراص سلفات المورفين : فقد ضبط أكثر من ٢٣ ٠٠٠ قرص أو حقنة .

الهيروين :

ازداد مجموع مضبوطات الهيروين في ١٩٨٠ ازدياداً طفيفاً عنه في السنة السابقة (١ ٥١٤ كغم مقابل ١ ٢٤٢ كغم في ١٩٧٩) .

وقد غمر الهيروين المجلوب من جنوب غرب آسيا السوق السرية العالمية ، وخصوصاً في أوروبا حيث بلغت نسبة ما جلب من هذه المنطقة ٨٧ في المائة من الـ ١ ١٢٢ كغم المضبوطة . وضبط من هذا المخدر ١٣٣ و ٨٦ كغم في مختبرات سرية اكتشفت في أربعة بلدان ، هي فرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة وتركيا .

وفي جنوب شرق آسيا ، تحتل تايلندة المقام الأول من حيث مجموع الكميات المضبوطة من الهيروين (٥٥٦ر٨٢ كغم) وتليها هونغ كونغ (٤٧ كغم) ، ثم ماليزيا (١٦ كغم) .

الكوكايين :

مع أن القارة الأمريكية لا تزال الأكثر تأثراً بالاتجار بالهيروين (حيث تحتل الولايات المتحدة ، التي ضبط فيها ٤٩٠ كغم منه ، المقام الأول) ، فإن أوروبا شهدت الازدياد الأكثر حدة ، إذ ضبط فيها ٢٤٠ كغم عام ١٩٨٠ ، أي ما يزيد بنسبة ٥٨ في المائة عما ضبط في ١٩٧٩ . ويظهر من الضبطيات التي أجريت أن الاتجار بهذا المخدر يمس بلدانا لم يسبق لها أن شهدته . وتحتل اسبانيا المقام الأول من حيث ما أفيد به من ضبطيات ، وتليها فرنسا ، ثم الأراضي الواطئة ، ثم المملكة المتحدة ، ثم إيطاليا .

أما مناطق العالم الأخرى فلم تفد إلّا بضبط كميات ضئيلة من هذا المخدر .

القنّب

مجموع ما أفيد به من المضبوطات في عام ١٩٨٠ مقارب جداً لما كان عليه في ١٩٧٩ (٢٨٩ ٢٨٩ كغم مقابل ٣٠٠ ٢٩٦ كغم في ١٩٧٩) ، لكنه ربما كان لا يعطي صورة دقيقة لضخامة العملية المجراة .

جزر البهاماس هي التي أفادت بأكبر مجموع للمضبوطات بلغ ١١٠ ٠٠٠ كغم . ويبدو أن في الضبطيات المجراة في منطقة البحر الكاريبي دلالة على الاتجار ذي الانتشار الكبير في هذه المنطقة . وفي القارة الأمريكية ، كانت كندا هي البلد الذي أفاد بأكبر مجموع للمضبوطات من هذا المخدر (٩٣٦ر٤٢٥ ٢٦ كغم) ،

وفد ماليزيا

وتليها الولايات المتحدة (٢٠ ٧٤١ كغم) .

أمّا أوروبا فقد أفادت بضبطيات حشيش وراتنج قنّب مجلوبين من أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا .

ويبدو من المعلومات المحالة إلى الأمانة العامة أن دور أفريقيا في انتاج القنّب والاتجار به يتزايد أهمية .

المواد النفسية

يبدو أن الميثاكوالون هو المخدر الذي أفيد بتيسره في السوق السرية أكثر من أي مخدر اصطناعي أخر . والميثاكوالون المضبوط في أغلب الحالات كان قد اختلس في احدى مراحل انتاجه المشروع . وقد أفاد كل من الباكستان والهند والكويت والفيلبين بضبط كميات كبيرة منه .

ولا يزال الـ ال . سي . دي . متيسراً في السوق السرّية الأوروبية . فقد أفيد بضبط ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ جرعة منه في كل من أسبانيا والمملكة المتحدة ، وبضبط كميات أقل في فرنسا والأراضي الواطئة وسويسرا ، على الأخص .

ولا يزال الاتجار المحظور يشمل كميات لا يستهان بها من «الكبتاغون» (منشّط) ، وخصوصا في أوروبا ، حيث أجرت الأراضي الواطئة وألمانيا الاتحادية ضبطيات هامة .

• الاستمارة الخاصة بالاحصائيات السنوية عن المخدرات ، والاتجار بها ، واستعمالها ، خلافا للقانون في ١٩٨٠ .

أعدّت الأمانة العامة ، اكمالاً لتقريرها السنوي الذي يُقتصر فيه على معالجة الاتجار الدولي ، تقريرا ينطوي على جداول أدرجت فيها الاحصائيات الوطنية لمختلف البلدان . لكن هناك كثيرا من البيانات التي ما تزال ناقصة ولا تمكّن من استخلاص نتائج نهائية .

ويستحسن أن تبذل المكاتب المركزية الوطنية قصارى جهدها كي تحيل إلى الأمانة العامة ، في الموعد المحدد ، الاستمارات بعد ملئها بأقصى ما يمكن من الدقة ، بصورة تمكّن من وضع جداول احصائية عن واقع المخدّرات على الصعيد الدولي . ويجدر التنويه في هذا الخصوص إلى أن المكاتب المركزية الوطنية تلقت نسخاً من الاستمارة الجديدة التي اعتمدت في دورة الجمعية العامة السادسة والأربعين ، المعقودة في ستوكهولم عام ١٩٧٧ . وفيما يتعلق بعام ١٩٨٠ ، استخدم ثلاثة بلدان الاستمارة القديمة ، وواحد وأربعون بلداً الاستمارة الجديدة . فينبغي في المستقبل الاقتصار على استخدام الاستمارة الجديدة .

*
**

قررت الجمعية تأليف لجنة مخدّرات أنيطت رئاستها بالسيد GUJRAL (من الهند) .

وفد فنزويلا

أكد ما أدلى به المندوبون الاتجاهات المشار إليها في تقرير الأمانة العامة ، وخصوصاً فيما يتعلق بمنشأ الهيروين .

فباستثناء استراليا والأراضي الواطئة وفرنسا ، التي تموّن بالهيروين المجلوب من جنوب شرق آسيا ، أكّد معظم البلدان ، وخصوصاً الأوروبية ، الاتجاه الذي بدأ في السنوات الأخيرة إلى انغمار السوق بالهيروين المجلوب من الشرقين الأدنى والأوسط .

ويتزايد الاتجار بالكوكايين في كافة الأنحاء، وخصوصاً في أوروبا حيث يجري هذا التزايد بسرعة كبيرة. أمّا القنّب، الذي انتشر الاتجار به وتعاطيه خلال السنوات الأخيرة انتشاراً هائلاً ، كما تبيّن ضخامة الكميات المضبوطة منه ، فتتأثر به مناطق العالم كلّها ؛ فجميع البلدان تقريبا تمسّه هذه الآفة التي يزيد من خطرها أن حملات قامت لاباحة تعاطي هذا المخدر رغم اثبات مضاره . وأعرب بعض المندوبين عن شديد قلقهم لهذه النزعة نحو التجريد من الطابع الجرمي ، وان كانت المسألة ، كما يعتقد مندوبون آخرون ، يجب أن تربط ، في بعض الحالات ، بمشكلة الزراعات

البديلة (الظروف الحياتية الشاقة لفلاحي بعض مناطق العالم ، والتقاليد المحلية ، والأسباب التاريخية ، التي تعيق أحيانا اقامة الزراعات البديلة ...) .

هناك اجماع على اعتبار مشكلة الزراعات البديلة ، التي تعاني منها البلدان المنتجة للنباتات المحتوية على مواد مخدرة معاناة مباشرة ، مشكلة أساسية فعلاً ، وتقتضي تجنيد كافة الجهود الممكنة . وقد ألحّ لبنان ، على الأخص ، في طلب أن تؤدي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول دورا على صعيد اشعار الهيئات التي من شأنها مساعدة البلدان المنتجة في تمويل خطط الزراعات البديلة ، وخصوصا مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات . وقد آتت هذه الخطط ، في المناطق التي وضعت فيها حيّز التطبيق ، نتائج ايجابية جدا .

وقد اتخذت اجراءات من هذا القبيل في السودان بشأن «البانغي» (حشيش) ، وفي البيرو بشأن أوراق الكوكا . والجزائر حظرت زراعة القنّب ، والباكستان زراعة خشخاش الأفيون .

وهناك بلدان عديدة سُنّت فيها قوانين تنص على تشديد العقوبات ، أو أقيمت فيها بنى خاصة لزيادة فعالية القمع ، وخصوصا الجزائر والسودان وموناكو وإيطاليا وكوريا وتركيا وتوغو . وسنّ في الولايات المتحدة الأمريكية قانون بشأن السر المصرفي تلزم بموجبه المؤسسات المالية بالتصريح عن أية وديعة تتجاوز الـ ١٠ ٠٠٠ دولار ، وينص على عدد من التدابير الأخرى التي من شأنها التمكين من كشف المتجرين من خلال حركة أموالهم .
ومسألة أوجه الاتجار المالية هذه ، التي كانت موضمع الدراسة في السنوات الأخيرة ، لا تزال في عداد المشاغل الكبرى .

وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار التالي :

ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ انتربول ، في دورتها الخمسين المعقودة في نيس من ٣ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ،

إذ تعرب عن قلقها **لأن الاتجار المحظور بالمخدرات واساءة استعمالها ما يزالان يثيران مشاكل جدية في جميع أرجاء العالم ،**

وإذ تدرك **أن الأرباح التي يجنيها منظمو وممّولو الاتجار المحظور تتزايد باطّراد ، مؤدية إلى قيام حركة أموال واسعة النطاق وصفقات مالية يبرمها أشخاص مرتبطون بهذا الاتجار ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر .**

واذ تعرب عن قناعتها **بأن من شأن التحريات الفعالة بخصوص هذه العمليات أن تمكن من تبين هوية ممولها ومنظميها وأن تسهّل ملاحقتهم القضائية ،**

تؤكّد من جديد **على التوصيات الواردة في القرارات التي سبق أن اتخذت بشأن هذه المسألة ، ولا سيما القرار جمع/٤٨/ق/٦ المعتمد في ١٩٧٩ ، والقرار جمع/٤٩/ق/١ المعتمد في ١٩٨٠ ، وكذلك القرار ٣ (ثمانية وعشرون) الذي اعتمدته لجنة المواد المخدّرة التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والعشرين ، داعية فيه الأمانة العامة لمنظمة الانتربول ، ومجلس التعاون الجمركي ، والمنظمات والهيئات الدولية الأخرى ، إلى التعاون التام مع قسم المواد المخدرة التابع للأمم المتحدة في العمل الذي يقوم به في هذا الميدان .**

وتطلب **من الأمانة العامة أن تواصل الدراسة المتعلقة بتمويل الاتجار المحظور بالمخدرات ، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بالأمر**

وتطلب **من الأمانة العامة أن تنظم في أقرب وقت ممكن حلقة دراسية عن هذا الموضوع لتبادل المعلومات عن النتائج الايجابية التي توصّل إليها بعض البلدان في هذا الميدان واقتراح آفاق للعمل بشأن هذه المسألة .**

وفد النروج

الوضع على صعيد تزييف العملة في ١٩٨٠

ينطوي تقرير الأمانة العامة على بعض الاختلافات ، وخصوصا من حيث الشكل ، عن تقارير الأعوام السابقة . فقد أخذت بالاعتبار الرغبة ، التي جرى الإعراب عنها أثناء دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين ، في فصل تقرير تزييف العملة عن التقرير المتعلق بأنماط التقليد الأخرى .

ومع أن القضايا التي أبلغت إلى الأمانة العامة لا تعكس الوضع الدولي بصورة دقيقة ، فهي تشير إلى الاتجاهات التي ارتسمت خلال السنوات المنصرمة .

لقد انخفض عدد القضايا المفاد بها من ٧٠٧٣ في ١٩٧٩ إلى ٥٢٧٥ في ١٩٨٠ . بيد أن هذا التقلص ظاهري فقط ، فطريقة تسجيل قضايا ١٩٨٠ مختلفة ، أي يدوية فيما يتعلق بالأشهر التسعة الأولى منه هذا العام (كما كانت عليه الحال حتى الآن) والكترونية فيما يتعلق بالأشهر الثلاثة الأخيرة منه ، في حين أن المعاملة الالكترونية تؤدي بصورة آلية إلى ضم بيانات عديدة في مجموعة واحدة .

أجريت ضبطيات عملة مزيفة في ٦٩ بلدا (مقابل ٧٢ في ١٩٧٩) .

• دولار الولايات المتحدة الأمريكية

لا يزال الدولار الأمريكي العملة التي يفضّلها المزيّفون . وقد عثر على دولارات مزيفة في ٦١ بلداً (مقابل ٦٣ في ١٩٧٩) .

وما تزال أوروبا هي القارة الأكثر تأثراً بالأمر ، الذي يمس ٢٦ بلداً فيها ، تليها آسيا (١٩ بلداً) ، ثم أمريكا (١١ بلداً) ، ثم أفريقيا (٥ بلدان) .

• العملات الأخرى

ضبطت مزيّفات عملات أخرى في المناطق التالية :

- **في أوروبا** : أوراق نقدية مزيفة من عملات دول غرب أفريقيا ، والنمسا ، وبلجيكا ، وكندا ، واسبانيا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، وايطاليا ، والأراضي الواطئة ، وألمانيا الاتحادية ، والسويد ، وسويسرا ، وفنزويلا ، ويوغسلافيا ؛

وفد السودان

ـ **في أفريقيا** : أوراق نقدية مزيفة من عملات دول غرب أفريقيا ، ونيجيريا ، وألمانيا الاتحادية ، وفرنسا وإيطاليا ؛

ـ **في أمريكا** : أوراق نقدية مزيفة من عملتي كندا ، وفرنسا ؛

ـ **في آسيا** : أوراق نقدية مزيفة من عملات دول غرب أفريقيا ، وفرنسا ، وهونغ كونغ ، والهند ، والأراضي الواطئة ، وألمانيا الاتحادية ، وفنزويلا .

وتلاحظ ، بالنسبة لعام ١٩٧٩ ، زيادة في مبلغ المضبوطات من مزيَّفات عملات دول غرب أفريقيا ، واسبانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وألمانيا الاتحادية ، والبرتغال ، وسويسرا ؛ بينما يلاحظ انخفاض في مبلغ المضبوطات من مزيَّفات عملات النمسا ، والمملكة المتحدة ، والسويد ، ويوغسلافيا .

ولم تجر في ١٩٨٠ ضبطيات لمزيَّفات عملات البلدان التالية ، التي أفيدت الأمانة العامة بها في ١٩٧٩ : جزر الانتيل الهولندية ، والدنمارك ، وغواتيمالا ، واندونيسيا ، واسرائيل ، والأردن ، ولبنان ، وليبيا ، والفيليبين ، ورواندا ، وسيشيل ، وتركيا . وعلى العكس من ذلك ، أفيد بأنه ضبطت في ١٩٨٠ مزيَّفات من عملات بروني ، وفنلنده ، والغابون ، والكويت ، وماليزيا ، ومالي ، وبولونيا ، وفنزويلا ، بينما لم يفد بضبط أي منها في ١٩٧٩ .

• مجلة «التزييف والتقليد»

مجلة «التزييف والتقليد» وسيلة هامة من وسائل مكافحة تزييف العملة .

فبين ١٩٨٠/٦/١ و ١٩٨١/٦/١ ، نشرت فيها مواصفات ٩٤ نمط تزييف جديداً و ١٤١ عملة صحيحة و ٧١ عملة مسحوبة من التداول .

مندوب ايسلندة

• الوضع على صعيد الوثائق المزورة

خصّص اذن لهذه المسألة تقرير منفصل ينطوي على الاحصائيات المتعلقة بقضايا التزوير التي تعتبر على قدر كاف من الأهمية أو الدلالة .

ويبيّن تقدير المبالغ المالية التي شملتها قضايا الوثائق المصرفية المزورة أن مجملها ازداد زيادة كبيرة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ (إذ قفز من ٩١٩ ٤٢٤ ٢٢ دولاراً أمريكياً في ١٩٧٩ إلى ٥٢٣ ٨٧٠ ٣٤ دولاراً في ١٩٨٠) .

وقد لاحظ جهاز الأمانة العامة المتخصص في معالجة قضايا تزوير الشيكات ، وشيكات السفر ، وغيرها من وثائق الدفع ، أن المعلومات الواردة من المكاتب المركزية الوطنية غالباً ما تكون ناقصة لأسباب ذات طابع فنّي ، لأن الاستمارات المخصصة في الوقت الحاضر لاحالة المعلومات بشأن هذه الأنواع من التزوير تجعل من الصعب وصف القضايا وصفاً تفصيلياً . وقد أعدت الأمانة العامة ، لازالة هذا العائق ، مشروع استمارة يُفترض أن تسهّل في المستقبل عمل المكاتب المركزية الوطنية . وسيكون من المفيد فيما يتعلق بكل قضية أن يرفق بهذه الاستمارة ، بعد ملئها بعناية :

ـ نموذج للوثيقة المزورة كي يصار إلى اختبارها وتخصيص رقم مؤشر لها عند الاقتضاء ،

ـ صور الموقوفين التي تبيّن مقاييسهم البدنية ، وبصمات أصابعهم ،

ـ الصور المدرجة على وثائق الهوية التي خلّفها حائزوها ،

ـ الصور التي قد تكون التقطتها أجهزة التصوير المركبة في منظومات أمن المصارف ،

ـ ما أمكن رفعه من آثار الأصابع واللمسات الجلدية .

وفي حال اعتماد هذه الاستمارة ، ستعد الأمانة العامة تعميما بغية توزيعها على كافة المكاتب المركزية الوطنية .

قررت الجمعية تأليف لجنة لتزييف العملة أنيطت رئاستها بالسيد KNIGHT (من الولايات المتحدة الأمريكية) .

رأى المندوبون المشاركون في اجتماع هذه اللجنة أن تزييف العملة الأمريكية لا يزال ، دون ريب ، المشكلة الأساسية على الصعيد الدولي . بيد أن من الواضح أن هناك مشاكل لا يمكن تخطّيها ، تجعل من المتعذر سحب الأوراق النقدية الحالية من التداول واستبدالها بأوراق جديدة الشكل . وهناك في بعض البلدان خبراء أمريكيون يمكن الاتصال بهم ، عن طريق سفارة الولايات المتحدة ، لطلب عونهم في بعض التحقيقات . وقد جرى التأكيد في هذه المناسبة على التعاون الدولي ، الذي أتاح النجاح في العديد من القضايا .

لقد بلغت التقنيات في الوقت الحاضر درجة من التعقيد أدت الى سهولة نسبية في صنع الأوراق النقدية المزيفة ، وجعلت مهمة أجهزة الشرطة شائكة وشاقة جداً .

وقد شدّد بعض المندوبين على ضرورة الاعداد المناسب والتخصص في هذا الميدان .

كما أن مندوبين آخرين لفتوا انتباه اللجنة الى مسألة الأوراق النقدية المخصصة للعب (التي تصنع وتباع بمثابة ألعاب) ومسألة الأوراق النقدية المخصصة للدعاوة (التي تصنع لتستخدم لأغراض الدعاوة) . وقد صدرت بشأن الأوراق النقدية المخصصة للدعاوة قرارات عديدة :

ـ القرار ٥ اتخذه المؤتمر الدولي الخامس عن تزييف العملة ، المعقود في المكسيك عام ١٩٦٩ ؛

ـ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين المعقودة في فيينا عام ١٩٧٣ ؛

ـ القرار ٦ الذي اتخذه المؤتمر الدولي السادس عن تزييف العملة ، المعقود في مدريد عام ١٩٧٧ ؛

ـ قرارات الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في نيروبي بكينيا عام ١٩٧٩ .

وأعربت اللجنة عن رغبتها في أن ينعقد مؤتمر دولي عن تزييف العملة يأتي متابعة للمؤتمر الذي عقد بهذا الشأن في مدريد عام ١٩٧٧ ، ثم قررت اعتماد الاستمارة الخاصة باحالة المعلومات عن الشيكات وشيكات السفر وغيرها من وثائق الدفع .

وفد جامايكا

سرقة المركبات ، والاتجار بالمركبات المسروقة

تتلقى الأمانة العامة معلومات تتعلق ، على الأخص ، بشكلين من أشكال الاتجار بالمركبات خلافا للقانون ، هما :

١) الاتجار بالمركبات المستأجرة ،

٢) سرقة المركبات الكبيرة القيمة والاتجار بها .

والشكل الثاني هو أحد أشكال الاجرام المنظمة تنظيما جيّداً جداً . وهو يقوم بين أوروبا والشرق الأوسط ، على الأخص .

وهناك الآن فريق عمل ألّفته الجمعية العامة يقوم بدراسة مشاكل الاتجار بالمركبات المسروقة على الصعيد الأوروبي ، وهو سيقدم تقريرا إلى المؤتمر الاقليمي الأوروبي المقبل .

كما أن الأمانة العامة تتعاون مع «المنظمة الدولية لتوحيد المعايير» (ISO) بغية وضع وثيقة دولية يمكن أن ترفق بالسيارات المستعملة عند تصديرها .

الاجتماع الثالث للجنة الخبراء
الخاصة بسلامة الطيران المدني

اجتمعت ، في ١٩٨١/٣/١٧ بمقر الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، لجنة خبراء الانتربول الخاصة بسلامة الطيران المدني ، التي شكلتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في ١٩٧٨ . وكانت الجمعية العامة قد اقترحت، في دورتها التاسعة والأربعين، أن تتدارس اللجنة مسألة رفض السماح للطائرات المخطوفة بالهبوط، وان تعدّ توصية بهذا الشأن تعرض على الجمعية العامة في دورتها الخمسين عام ١٩٨١ .

وينطوي تقرير الأمانة العامة على استعراض لأعمال اجتماع اللجنة الذي كان ضمن المتحدّثين فيه مراقب كل من رابطة النقل الجوي الدولية (International Air Transport Association) والاتحاد الدولي لرابطات ملّاحي الخطوط الجوية (International Federation of Airline Pilots Associations) ، والمنظمة الدولية للطيران المدني (International Civil Aviation Organization) .

والفكرة الأساسية التي أفضى إليها النقاش تتعلق بضرورة التقيد بمبدأ ايلاء الأولوية لسلامة الأشخاص . لذا اعتُبر من الأهمية بمكان ، في حال تعرض الطيران المدني لعمل غير مشروع ، عدم اغلاق المدارج وعدم سحب المساعدات المتعلقة بالملاحة ، وذلك أيا كانت السلطات المكلفة بالتدخل في الأمر وأيا كان القرار المتخذ .

كما أن اللجنة رفعت إلى الجمعية توصية ، يمكن أن تؤدي الى اعتماد قرار ، تتعلق برفض السماح بالهبوط للطائرات التي تتعرض لعمل غير مشروع أو يعتقد أنها تتعرض لمثل هذا العمل . وقد ذُكّر في هذه التوصية بأن الطائرات تكون أكثر سلامة وهي جاثمة منها وهي في الجو ، وأُخذ بشقي الفكرة التي سبقت الاشارة اليها .

وقررت الجمعية بعد مناقشتها هذا الموضوع أن لا تتخذ قراراً بشأنه .

الاجتماع الأول
للجنة الخبراء
الخاصة
بالجرائم العنيفة

ينطوي تقرير الأمانة العامة على استعراض لأعمال اجتماع لجنة الخبراء الذي عقد في سان كلو من ١٢ إلى ١٩٨١/٥/١٤ ، والذي كان مناسبة قدّم فيها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بيانا عن تأثير المتفجرات ، بعد أن جرى عرض مفصل للوضع في مختلف البلدان على صعيد أساليبها في مكافحة الجرائم العنيفة ، وتنظيم أجهزتها المتخصصة في هذا الميدان ، والعلاقات القائمة فيها مع الصحافة .

*
**

قررت الجمعية تأليف لجنة للاجرام العنيف أنيطت رئاستها بالسيد PAREDES PIZARRO (من شيلي) .

وقد تناول الجزء الأكبر من مناقشات هذه اللجنة المتفجرات وتأثيرها . وقام مندوب سويسرا بوصف الطريقة المتبعة في بلده لتأثير المتفجرات ، متابعا بذلك ما كا ممثل الولايات المتحدة أثناء اجتماع لجنة الخبراء قد قدّمه من ايضاحات مفصلة جداً .

وأثار بعض المندوبين مسألة مراقبة اختزان المتفجرات ونقلها وبيعها ، بينما أبدى مندوبون آخرون رغبتهم في توسيع نطاق النقاش وجعل هذه الدراسة تشمل الوسائل الأخرى التي يستخدمها الجناة لارتكاب الأعمال العنيفة ، فقرّ الرأي على امكان البحث في جوانب المشكلة هذه في اجتماع آخر للجنة الخبراء .

وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار التالي :

ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول ، في دورتها الخمسين المعقودة في نيس من ٣ الى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ،

إذ تأخذ بالاعتبار استمرار الأفراد والمجموعات المنظمة في استخدام المتفجرات لارتكاب الجرائم العنيفة ، كالاغتيالات ، والأعمال غير المشروعة ضد الطيران المدني ، وأعمال الابتزاز ، وغيرها من الجرائم ،

وإذ تدرك أن هذا النشاط الاجرامي يمكن أن يمس جميع البلدان ،

وإذ تلاحظ أن هناك تقنيات متطورة لكشف المواد المتفجرة المصنّعة باستخدام أساليب التأشير ، يزيد استعمالها من احتمال تفادي وقوع الانفجارات ،

وإذ تلاحظ ظهور تقنيات لتأشير المواد المتفجرة المصنّعة تتيح تبيّنها بعد انفجارها ، الأمر الذي يزيد من امكانات النجاح في القاء القبض على الجناة ومقاضاتهم واصدار الأحكام بحقهم ،

توصي البلدان الأعضاء التي لم يسبق لها أن استخدمت أساليب تأشير المتفجرات بأن تدرس أمر اعتمادها دراسة جديّة ، وبأن تتبادل دون أية قيود المعلومات العلمية المتعلقة بالأبحاث والمنجزات في هذا المضمار ، وذلك بالاضافة الى اتخاذ الاجراءات المناسبة لتحسين مراقبة انتاج المواد المتفجرة وتوزيعها وبيعها واختزانها .

الاجتماع الأول لفريق العمل بشأن تعديل استمارة
تبيّن هوية ضحايا الكوارث

كانت الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والأربعين ، قد قررت تشكيل فريق عمل مؤلف من خبراء يضطلع بالاعداد لتعديل الاستمارة الخاصة بتبيّن هوية ضحايا الكوارث . وقد اجتمع هذا الفريق في مقر الأمانة العامة للمنظمة من ٢ الى ٤ حزيران/يونيو ١٩٨١ .

وقد اتفق المشاركون في هذا الاجتماع على اعداد صيغة جديدة للاستمارة أرفقت نسخة منها بتقرير الأمانة العامة وقدّمت الى الجمعية .

وجرى خلال المناقشات استعراض لمداولات فريق العمل أثناء اجتماعه في سان كلو ولنتائج الندوة الأولى عن هذا الموضوع التي أقيمت في أبلدورن (في الأراضي الواطئة) خلال تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ . وقد شارك في كل من هذين اللقاءين وفود من حوال اثني عشر بلدا مؤلفة من اختصاصيين في علم الأمراض ، واختصاصيين في علم الاسنان ، وقادة شرطة ، كلهم من ذوي الخبرة الكبيرة في هذا الميدان .

فقد ذُكّر بوجوب أن يقوم بتبيّن هوية ضحايا الكوارث اختصاصيون أكفاء من السلكين الطبي والشرطي ، يستخدمون في ذلك معدّات دقيقة جدا . وهناك في بعض البلدان مجموعات متخصصة في هذا الميدان توصلت الى نتائج لاقت التقدير ، وهي على أهبة الاستعداد للعمل في حال وقوع الكوارث .

واذ كان فريق العمل ، فضلا عن ذلك ، قد أبدى رغبته في أن يشكّل ، في اطار الانتربول ، فريق عمل دائم ، فقد قرّرت الجمعية أخذ ذلك بالاعتبار في القرار التالي الذي اعتمدته ، والذي أُخذ فيه بما خلص اليه الاجتماع المعقود في سان كلو .

ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ـ أنتربول ، في دورتها الخمسين المعقودة في نيس من ٣ الى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١

بعد أن تدارست التقرير بشأن أعمال فريق الخبراء الخاص بتبين هوية ضحايا الكوارث ،

تقرر اعتماد الاستمارات المدرجة في الملاحق ٢ و ٣ و ٤ من التقرير ١٤ ، آخذة بالاعتبار أن تسمية الاستمارة الجديدة قد عدّلت لتصبح «استمارة تبيّن هوية الضحايا» ،

وتطلب من الأمانة العامة طباعة هذه الاستمارات بالاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية ، وتوزيعها على المكاتب المركزية الوطنية ،

وتدعو البلدان الأعضاء الى أن تستعمل الاستمارات المعدّلة بالشكل الذي طبعت فيه ، عندما يتصل بعضها بالبعض الآخر سعيا الى تبيّن هوية الضحايا غير المعروفين ،

وتوصي بأن يواظب الخبراء في مختلف البلدان على اطلاع بعضهم البعض ، والأمانة العامة ، على الأعمال التي يقومون بها في هذا الميدان ، وبأن يصار الى تشكيل فريق عمل دائم لدراسة التطورات الجديدة فيه .

دراسة عن امكان انشاء معهد دولي لعلم التحقيق الجنائي

كان المؤتمر الاقليمي الأمريكي الثامن ، المعقود في سانتياغو بشيلي من ١٦ الى ١٩٨١/٣/٢٠ ، قد اعتمد توصية قدّمها وفد شيلي ، يرمي منها الى تضمين جدول أعمال الجمعية العامة اقتراحا بانشاء معهد دولي لعلم التحقيق والاختبار الجنائيين تابع للأمانة العامة ، يمكن أن يكون مقره في فرنسا ، وله فروع في مختلف القارات . وقد أرفق بالتقرير الدي قدمته الأمانة العامة نسخة لنص هذه التوصية وأخرى لنص التقرير الذي أرسله الى الأمانة العامة المكتب المركزي الوطني في شيلي .

وقد أكدت الأمانة العامة في تقريرها على أهمية هذا المشروع الذي تترتب على انجازه تبعات مالية لا يستهان بها ، واقترحت أن تقوم بدراسة شاملة لشتى جوانب هذه المسألة قبل اتخاذ قرار بشأنها . وأضافت أن بالامكان التفكير في مباشرة هذه الدراسة على جناح السرعة ، غير أن هناك احتمالا ضئيلا لأن تكون نتائجها جاهزة عند انعقاد دورة الجمعية العامة المقبلة .

بيد أنها نوّهت الى أن من المرجّح ان بامكان بعض البلدان منذ الآن أن يقدّم عونه للبلدان الأخرى بوضع امكاناته التقنية في تصرفها . فالأرجنتين ، مثلا ، عرضت أن تستقبل في معهدها الوطني لعلم التحقيق الجنائي ـ التابع لكلية الدراسات الشرطية ـ متدربين من البلدان التي يهمها الأمر ، سيتمكّنون ، لقاء تكاليف مخفّضة ، من تلقي أعداد يحصلون في نهايته على شهادات ، وستوضع في تصرفهم الأجهزة الحديثة التي يحوزها المعهد .

السيد المنادي (من مصر)
الذي انتخب عضواً في اللجنة الشعبية

السيد نديري (من كينيا)
الذي انتخب عضواً في اللجنة الشعبية

نظام معاملة المعلومات الشرطية واحالتها في اطار منظومة التعاون الشرطي الدولي التي أقامتها منظمة الأنتربول

طلب الى الجمعية النظر في مشروع نظام الغرض منه حماية المعلومات الشرطية التي تجري معاملتها واحالتها في اطار منظومة التعاون الشرطي الدولي التي أقامتها المنظمة ، وتحديد الاجراءات التي يجب أن تتقيد بها المكاتب المركزية الوطنية والأمانة العامة فيما يتعلق بمعاملة المعلومات الشرطية واحالتها في اطار هذه المنظومة .

وقد قررت الجمعية تأليف لجنة للتعاون الشرطي الدولي أنيطت رئاستها بالسيد ROMANDER (من السويد) .

وشكّل بناء على رغبة جميع المندوبين المشاركين في هذه اللجنة ، فريق عمل مؤلف من خبراء ينتمون الى عشرة بلدان لمتابعة دراسة المشروع دراسة معمقة . وسيرسل تعميم الى المكاتب المركزية الوطنية لطلب تعليقات البلدان الأعضاء على المشروع . وفضلا عن ذلك ، سيُطلع فريق العمل باستمرار على ما آلت اليه المفاوضات بشأن اتفاق المقر ، وسيدعى الى الاجتماع متى ما كان ذلك ممكنا .

استعمال الكمبيوتر

- مشروع مجموعة بطاقات التحرّي الموثّقة توثيقا الكترونيا (F.I.R.)
- تطوير المنظومة الالكترونية الداخلية

• مشروع F.I.R.

علّق الأمين العام على التقرير الذي استعرض فيه مختلف مراحل دراسة مشروع «مجموعة بطاقات التحري الموثقة توثيقاً الكترونياً» (F.I.R.) ، والنتائج التي خلص اليها فريق العمل الذي أُلّف أثناء دورة الجمعية العامة الثانية والأربعين .

لقد سلّطت أعمال هذا الفريق الأضواء على مشكلتين هامتين ، هما الجانب المالي ومسألة حماية البيانات . وتتعلق ثانية هاتين المشكلتين بمدى توافق انشاء منظومة الكترونية دولية مع تطبيق بعض القوانين الوطنية الخاصة بحماية البيانات والحريات الفردية . وقد وضع فريق العمل عدداً من المبادىء التي يرمي منها إلى ضمان حماية البيانات حماية تامة تؤخذ فيها بالاعتبار ضرورة ضمان حماية حياة الأفراد الخاصة .

أما فيما يتعلق بالجانب المالي ، فقد طرحت مسألة طريقة تسوية أمر مشاركة البلدان في تمويل المشروع الذي سيكون باهظ الكلفة .

وقد قررت الجمعية عدم متابعة دراسة مشروع F.I.R. ، نظراً لهذه الكلفة الباهظة التي ستنجم عنها زيادة كبيرة في مساهمات البلدان .

• تطوير المنظومة الالكترونية الداخلية المقامة في الأمانة العامة

أعلم الأمين العام المشاركين في الجمعية بتطور المنظومة الالكترونية المقامة في الأمانة العامة ، ثم سرد ما أنجز حتى انعقاد الدورة الحالية على صعيد أوجه استعمالها :

١) تدبّر حركة ملفات قسم الشرطة ،
٢) استثمار البيانات المتعلقة بالمزيّفات (سجّلت ٨٧٣ ٣ قضية) ،
٣) تدبّر جداول رواتب الموظفين .

وقال ان أوجه استعمالها التالية هي الآن قيد الدراسة :

١) استثمار البيانات المتعلقة بالمخدرات ،
٢) المعاملة الأوتوماتية لمجموعة العناوين التي تحوزها الأمانة العامة ،
٣) المعاملة الالكترونية لشؤون رواتب الموظفين .

وقد علّق تطوير المنظومة الالكترونية الداخلية المقامة في الأمانة العامة تعليقا مؤقتا فيما يخص تلقيم الكمبيوتر بالبيانات الشخصية . ويفترض أن يتيح التوصل إلى اتفاق جديد بشأن المقر متابعة تطويرها على هذا الصعيد تبعا لما سيتضمنه هذا الاتفاق من أحكام قانونية .

الاجتماعات القارية

• الاجتماع القاري الأفريقي

بدأ الاجتماع القاري الأفريقي ، الذي ترأسه السيد WONE (من السنغال) ، بدراسة عميقة لمسائل الاتصالات .

أنشىء في مدرسة الشرطة في أبيدجان بساحل العاج مركز للاعداد ولرفع مستوى الكفاءة في ميدان البث ، أبوابه مشرعة أمام المتدربين من جميع البلدان الموصولة بمحطة أبيدجان ، لكن يشترط ، في الوقت الحاضر ، لقبول المتدربين فيه أن يكونوا من الناطقين بالفرنسية ، نظرا لافتقاره الى المدربين الناطقين بالانكليزية والاسبانية . وقد جدّد مندوب الجزائر عرض بلده ، أثناء مؤتمر داكار عام ١٩٨٠ ، أن يستقبل لأغراض الاعداد ، الذي يمكن أن يجري انطلاقا من مختلف مستويات الاختصاص ، موظفين من البلدان الافريقية .

وذكّر ممثل الأمانة العامة المشاركين في الاجتماع بأن جميع اتصالات الانتربول تجري بطريقة مورس ، ودعا البلدان دعوة ملحة إلى اعداد موظفي تشغيل معدات متخصصين في هذا الميدان .

وقد باشر الغابون الاجراءات اللازمة لانضمامه الى شبكة الانتربول ، والأمل معقود على أن يتحقق هذا الانضمام قبل انعقاد المؤتمر الاقليمي المقبل .

وقد نصب في محطة داكار بالسنغال جهاز تلكس للتمكين من الاتصال بالبلدان التي لم تنضم بعد إلى الشبكة .

بعد النظر في مسائل التعاون اليومي ، كالزيارات والمهام التي يقوم بها موظفو الشرطة خارج بلدانهم ، والتوقيفات تمهيداً للتسليم ، واعداد الموظفين ، شرع الاجتماع في تعيين أول ضابط ارتباط بالبلدان المحاذية لمنطقة جنوب الصحراء . وقد فضّل المشاركون في الاجتماع ، بعد اطلاعهم على الترشيحات التي أخذ بها ، ترك أمر تعيينه للامين العام ، الذي أعلن في الجلسة العامة التي عقدت بعد اختتام الاجتماع تعيين السيد SECK (من السنغال) ضابط ارتباط .

• الاجتماع القاري الأمريكي

ترأس الاجتماع السيد JORGE ZARATE (من البيرو) .

قال مندوب الأرجنتين ، التي تقع المحطة الاقليمية لامريكا الجنوبية في عاصمتها بونس آيرس ، أن بلده نصب بالتعاون مع الأمانة العامة جهاز اتصال لاسلكي بالتيليتيب يصحح الأخطاء تصحيحاً أوتوماتياً . وأعرب مندوب جزر الانتيل الهولندية عن رغبة بلده في الانضمام الى شبكة اتصالات الانتربول ، ودعا البلدان الأخرى الى الانضمام اليها . وقد أدرجت هذه المسألة في برنامج عمل المؤتمر الاقليمي لمنطقة البحر الكاريبي الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ . وأبديت الرغبة في أن يكون في عداد وفد كل من البلدان المعنية بهذا المؤتمر اختصاصي في ميدان الاتصالات .

وتقرر عقد مؤتمر ١٩٨٣ الاقليمي الأمريكي في البيرو ، بناء على دعوة من مندوب هذا البلد .

واقترح مندوب الأورغواي تجميع كل القرارات التي اعتمدت حتى الآن في ميدان التعاون اليومي ، فأخذ باقتراحه ، ويرجّح أن تصدر الأمانة العامة تعميماً بشأن هذه المسألة .

وقد عيّن السيد VAZ BRESQUE (من الأورغواي) ضابط ارتباط بأمريكا الجنوبية .

• الاجتماع القاري الآسيوي

ترأس هذا الاجتماع السيد Colin WOODS (من أستراليا) ، وهو قد أولى بدوره اهتماما خاصاً بموضوع الاتصالات .

هناك في منطقة الشرق الأوسط أربع محطات موصولة بالمحطة المركزية في سان كلو ، هي أنقرة وبيروت والقدس وطهران ، وعشر محطات لم توصل بها بعد .

والهند هي البلد الوحيد الموصول بالشبكة من بين بلدان شبه الجزيرة الهندية الستة .

وهناك في منطقة جنوب شرق آسيا بلدان عديدة موصولة بطوكيو . وسنغافورة هي البلد الوحيد الذي لم يوصل بالشبكة .

وأخيراً ، ليس هناك في منطقة المحيط الهادي أي بلد موصول بالشبكة . بيد أن مندوب استراليا عبّر عن اعتقاده بأن بلده سيوصل بتونغا قريباً وبطوكيو فيما بعد .

ولدى محطة طوكيو طابعات مبرقة هي الآن في طور الاشتغال ، ومن المنوي تزويدها بجهاز تصوير برقي اعتباراً من آذار/مارس ١٩٨٢ .

ولدى جمهورية الصين جهاز تلكس ، وفيها منذ حزيران/يونيو ١٩٨١ محطة لاسلكية .

واقترحت الهند ايفاد مدير الاتصالات في نيودلهي الى البلدان التي ترى فائدة في ذلك ، كي يدرس دراسة ميدانية امكانات انضمامها الى شبكة الانتربول .

كما شدّد مندوب الهند على ضرورة التزويد ، في اطار التعاون اليومي ، بمعلومات مفصلة ، وخصوصاً عند طلب التوقيف تمهيداً للتسليم ، قائلا ان من الضروري في هذه الحالة الاشارة الى أن التسليم سيطلب طلباً رسمياً بالطرق الدبلوماسية .

وأخيراً ، اقترح هذا المندوب ، في معرض حديثه عن الاحتيال باغراق السفن المتعمد بغية الحصول التدليسي على تعويض التأمين ، أن تشكّل في نطاق الانتربول لجنة توكل اليها دراسة التدابير الواجب اتخاذها للتصدي لهذا النوع من الاجرام . ويمكن أن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال ندوة مقبلة أو مؤتمر أو جمعية مقبلين .

• الاجتماع القاري الأوروبي

انتخب السيد VAN STRATEN (من الأراضي الواطئة) رئيساً لهذا الاجتماع ، الذي كان قصيراً جداً ، لأن مندوبي البلدان الأوروبية كانوا قد التقوا بمناسبة المؤتمر الاقليمي الذي عقد من ١ الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٨١ في سان كلو ، حيث كان لهم أن يعالجوا المسائل الخاصة بالقارة الأوروبية .

وقد لاقى وفد هنغاريا ، الذي شارك في مثل هذا الاجتماع للمرة الأولى ، ترحيباً حاراً .

السيد PAREDES PIZARO (من شيلي)
الذي انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية .

السيد ROMANDER (من السويد)
الذي انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية .

اجتماع رؤساء المكاتب المركزية الوطنية

كما جرت العادة في كل عام ، اجتمع رؤساء المكاتب المركزية الوطنية لدراسة بعض مسائل التعاون . وقد انتخب السيد VAN HOVE (من بلجيكا) رئيساً لهذا الاجتماع .

• مسائل التعاون اليومي

اعتمدت المنظمة في السنوات الأخيرة عدداً من القرارات التي يُرمى منها الى تحسين التعاون اليومي بين المكاتب المركزية الوطنية ، وذلك ، على الأخص ، بتأمين تداول أفضل للمعلومات ، وبالحرص دائما على ارسال ردود على طلبات المكاتب المركزية الوطنية ـ حتى وان كانت ردوداً تدعو الى الانتظار . وقد أولى المشاركون في الاجتماع لهذا الأمر انتباهاً وعناية خاصين .

وفيما يتعلق بلغات العمل ، اعتبرت مواظبة كل مكتب مركزي وطني على أن يترجم الى لغة بلده الوطنية النصوص التي ترده بغيرها من اللغات أفضل من مطالبة المكاتب المركزية الوطنية المرسلة بأن تبعث بالنصوص مترجمة الى لغة البلد المرسل اليه ، وذلك لأنها أسهل .

• المهام التي يقوم بها المحققون خارج بلدانهم

كان العديد من المندوبين الى دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين (مانيلا ، ١٩٨٠) ، قد أعرب عن الرغبة في أن تجري الأمانة العامة دراسة عن الشروط التي يمكن ضمنها لأحد المكاتب المركزية الوطنية استقبال المحققين الأجانب المكلفين بجمع المعلومات في إطار التحقيقات الجنائية . وكان يجب في هذه الدراسة أن تهدف ، أولاً ، الى تحديد المعلومات الأساسية التي ينبغي أن ينطوي عليها طلب المكتب المركزي الوطني الراغب في إيفاد محققين الى خارج بلده ، وثانياً ، الى ابراز مختلف اجراءات وطرائق التحقيق التي ينبغي على موظفي الشرطة الموفدين بمهمة الى بلد ما أن يتقيدوا بها فيه بعد حصولهم على الترخيص بالذهاب اليه .

وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت فيما بعد قراراً بشأن هذا الموضوع ، أرسلت بموجبه الأمانة العامة الى المكاتب المركزية الوطنية استبياناً مخصصاً لجمع هذه المعلومات . وقد أجابت عن الاستبيان بلدان عديدة ، ولا يزال بوسع البلدان التي لم تجب عنه بعد أن تفعل ذلك ، لأن الأمانة العامة ستتابع الدراسة التي شرعت فيها . وينطوي التقرير الذي قدمته الأمانة العامة على نص الأجوبة الواردة من البلدان ، إضافةً إلى ملخص وجيز جامع لما في هذه الأجوبة من معلومات أساسية . ويستنبط من هذا التقرير أن بالامكان بوجه عام ، أي في الأغلبية الساحقة للبلدان ، السماح بقدوم موظفي الشرطة الأجانب الموفدين في مهمة . لكن يجب اعداد مثل هذه المهام بواسطة المكاتب المركزية الوطنية ، ويلزم في جميع الحالات الحصول على ترخيص بالقيام بها من البلد الذي سيوفد اليه المحققون .

السيد VAN HOVE (من بلجيكا) الذي انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية .

ويجب في طلب الحصول على هذا الترخيص أن ينطوي على بعض المعلومات . فالبلدان تطالب ، بوجه عام بأن يشار في الطلب الى التعريف القانوني للوقائع التي يجري التحقيق بشأنها ، وأن تذكر فيه الأحكام القانونية التي تسري على هذه الوقائع ، ومراجع الوثائق القضائية المتعلقة بالقضية ، ان وجدت ، وأن ينطوي على موجز للوقائع يتضمن هوية الظنين أو الأشخاص الذين سيجري استجوابهم ، وعلى تفاصيل المهمة المراد القيام بها .

وتأخذ البلدان بالاعتبار ، عند اتخاذ قرارها بشأن طلب من هذا القبيل ، مبدأي التعامل بالمثل وازدواجية التجريم . وبالطبع ، ينظر في الطلب من زاوية المادة الثالثة من القانون الأساسي لمنظمة الانتربول ، أيضا .

ولا يكون للمحقق عند قدومه الى البلد الذي أوفد إليه أية سلطة رسمية ؛ فأغلب البلدان أكّد أن ليس له من الحقوق إلّا ما للشخص العادي . والأغلبية الساحقة للبلدان تسمح بأن يحضر المحقق الأجنبي بعض أعمال التحقيق حضوراً سلبياً ، لكنها لا تسمح له بأية مشاركة فاعلة فيه .

في تقرير الأمانة العامة معلومات تجعله وثيقة مفيدة جداً يمكن استخدامها بمثابة دليل للبلدان التي تود ايفاد محققين في مهمة الى خارجها ، ريثما تعد الأمانة العامة في القريب العاجل رسالة نموذجية بهذا الشأن خاصة بالمكاتب المركزية الوطنية .

برنامج عمل ١٩٨١ - ١٩٨٢

يشمل برنامج العمل ، طبعا ، جميع مهام الأمانة العامة ونشاطاتها المعتادة ، إضافة الى بعض النشاطات الهامة والخاصة التي يستحسن تطويرها في الفترة المعتبرة .

وبرنامج عمل ١٩٨١ - ١٩٨٢ (أي حتى دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين) الذي أقرّته الجمعية العامة يتضمن ، من حيث الأساس ، المواضيع التالية :

- متابعة توسيع المحطة المركزية وادخال تجديدات عليها .
- امكانات فعل المكاتب المركزية الوطنية السريع (تابع) .
- اصدار سلسلة «تسليم ٦٠٠» (تابع) .
- نشر القرارات حسب السنة والموضوع (تابع) .
- تنقيح الدروس السمعية البصرية عن المخدرات .
- اعداد خلاصة بأربع لغات للشفرة التكثيفية .
- دراسة عن الأسماء العربية .
- نشر «دليل» للمكاتب المركزية الوطنية (تابع) .
- دراسة عن دور الشرطة في الوقاية من اساءة استعمال المخدرات .
- تجديد مجموعة بطاقات تبيّن الآلات الكاتبة (تابع)ـ تجديد مجموعة المراجع عن الأسلحة .
- تجديد مجموعة الوثائق المتعلقة بتبيّن أعقاب الخراطيش .
- اصدار سلسلة عن امكانات التعاون الشرطي لدى كل بلد بشأن أعمال الاحتيال الدولية (تابع) .
- مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الاتجار الدولي بالممتلكات التي حيزت خلافاً للقانون .
- تجديد مجموعة بطاقات تسجيل السيارات (تابع) .
- دراسة عن الشرطة والأجهزة الأمنية الخاصة (تابع) .
- دراسة عن امكان تنظيم يوم عالمي للوقاية من الاتجار المحظور بالمخدرات .
- دراسة لوضع برنامج اعداد في ميدان المخدرات .
- جرد المواد السمعية البصرية المستخدمة في اعداد رجال الشرطة .

- دراسة عن الوسائل التي من شأنها أن تسهل للبلدان الأعضاء استخدام الامكانات التي تقدمها المنظمة استخداماً أفضل .

- دراسة عن السلطات التي تراقب عملية البورصة .

- دراسة عن علاقة الاتجار المحظور بالمخدرات بأشكال الإجرام الأخرى .

- مؤتمر رؤساء الأجهزة الوطنية المتخصصة في مكافحة الاتجار المحظور بالمخدرات في بلدان الخليج .

- ندوة عن التنظيم الرشيد والاستخدام الأمثل لموظفي الشرطة وامكاناتها(*) .

- حلقة اعلامية عن استخدام الكمبيوتر للإحتيال(**) .

- اجتماع الانتربول لمنطقة البحر الكاريبي (سانتو دومينغو ، من ٢٤ الى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢) .

- المؤتمر الاقليمي الأفريقي (باوندي ، من ٢ الى ٦ آذار/مارس ١٩٨٢) .

- المؤتمر الاقليمي الأوروبي (نيسان/ابريل ١٩٨٢) .

- مؤتمر رؤساء الأجهزة الوطنية المتخصصة في مكافحة الاتجار المحظور بالمخدرات في أوروبا (نيسان/أبريل ١٩٨٢) .

- المؤتمر الاقليمي الآسيوي (من ٢١ الى ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢) .

- ندوة مدراء مدارس الشرطة .

- ندوة عن احتجاز الرهائن واختطاف الأشخاص .

- مؤتمر دولي عن تزييف العملة .

- مؤتمر مسؤولي اتصالات الانتربول .

- دورة اعدادية لموظفي المكاتب المركزية الوطنية باللغتين الفرنسية والاسبانية (الربع الأخير من ١٩٨٢) .

- فريق عمل خاص بالقواعد الناظمة للتعاون الدولي .

- دراسة عن انشاء معهد دولي لعلم التحقيق الجنائي .

- فريق عمل خاص بحركة الأموال في ميدان الاتجار المحظور بالمخدرات .

- فريق عمل دائم خاص بـ «تبين هوية الضحايا» .

- دراسة عن الأساليب التي تمكّن من تحديد حجم الاجرام الفعلي .

- دراسة عما تتيحه قوانين الهجرة من امكانات فيما يتعلق بابعاد المجرمين وطردهم .

(*) عقدت هذه الندوة في مقر الأمانة العامة بسان كلو من ٢٤ الى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ .

(**) عقدت هذه الحلقة في سان كلو من ٧ الى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

السيد BENHAMOU (فرنسا)
الذي أعيد انتخابه مأموراً للحسابات

السيد THOMSEN (من الدانمارك)
الذي أعيد انتخابه مأموراً للحسابات

الانتخابات واختيار مكان انعقاد دورة الجمعية العامة القادمة

دعيت الجمعية الى انتخاب نائب الرئيس عن قارة أفريقيا خلفاً للسيد WONE (من السنغال) الذي انتهت مدة تفويضه .

وقد انتخب السيد مساید (من الجزائر) لشغل هذا المنصب .

ثم انتقلت الجمعية الى انتخاب خمسة مندوبين لدى اللجنة التنفيذية .

وقد انتخب لشغل هذه المناصب السادة : المنادي (من مصر) ، و NDERI (من كينيا) و PAREDES PIZARRO (من شيلي) ، و ROMANDER (من السويد) ، و VAN HOVE (من بلجيكا) .

وأعيد انتخاب السيدين BENHAMOU (من فرنسا) و THOMSEN (من الدنمارك) مأموري حسابات ، وعيّن السيدان KELLAND (من المملكة المتحدة) و MARTI GUILLO (من غواتيمالا) بديلين لهما .

وجّه مندوب اسبانيا الى الجمعية دعوة حكومة بلده اياها الى عقد دورتها الحادية والخمسين فيه عام ١٩٨٢ ، على أن يصار الى تحديد تاريخ ومكان انعقادها في موعد لاحق .

وقد لاقت هذه الدّعوة سرور المندوبين الى الجمعية التي اعتمدتها وسط التصفيق الصاخب .

فتوجه الرئيس بالشكر الى وفد اسبانيا والى جميع الوفود على روح التعاون العالية التي سادت خلال أعمال دورة الجمعية العامة الخمسين وكانت وراء فعاليتها ، ثم أعلن اختتام هذه الدورة الرسمي .

السيد مساید (من الجزائر) الذي انتخب نائبا لرئيس مطعمة الأنتربول

في سياق المؤتمر

الأطلال الرومانية على تل سيميز (CIMIEZ)

لم تتلق المنظمة ، هذه السنة ، أية دعوة من البلدان الأعضاء بمناسبة انعقاد دورة الجمعية العامة الخمسين ، فتوجّب أن تنظمها الأمانة العامة ـ أي أن يكتنفها بعض التقشّف القسري على صعيد النشاطات الترفيهية ـ ، وذلك في بلد المقر . بيد أن أهمية هذه التظاهرة اقتضت أن تستضاف في مدينة لا تبخل بالتسهيلات ولا تفتقر الى المزايا ... فوقع الاختيار على نيس !

اختيرت نيس اذن ، نيس ـ أو نيس الجميلة (NIZA LA BELLA) كما يدعوها سكانها ... وزوّارها ـ عاصمة الشاطىء اللازوردي ، عاصمة الريفييرا الفرنسية ، نيس التي لها من موقعها البديع على سفح جبال الألب ، على هذا الشاطىء المشهور بالطقس الرائع وبالشمس التي تكاد لا تفارقه على مدار السنة ، ما يجعلها مثار اعجاب الجميع في كل الفصول ، في الشتاء كما في الصيف .
منذ القدم ، جعل منها الاغريق مستعمرة لهم أسموها نيكايا (NIKAÏA) ، ثم اختار الرومان ، الذوّاقون ، موقعها ـ بالأحرى موقع حي سيمييز (CIMIEZ) السكني الحالي على تلّ المدينة الشرقي ـ ليقيموا فيه عاصمتهم الاقليمية سيمينولوم (CEMENULUM) . فأطلال المدرّجات والحمامات الرومانية في سيمييز لا تزال ماثلة تذكّرنا بهذا الماضي . وهي ، إضافة الى متحف الآثار ، مقصد للزائرين . لكن نيس كانت قبل هذه العصور بكثير ، في زمان مغرق في القدم ، قد آوت انسان ما قبل التاريخ في الحقبة الأشولية (Acheuléene) (منذ حوال ٤٠٠ ٠٠٠ سنة) . فهناك بقايا مساكن ترقى الى عصور ما قبل التاريخ ـ وتعتبر أقدم ما اكتشف حتى الآن من مساكن تلك العصور ـ معروضة في متحف تيرّا أماتا (Terra Amata) ، في الموقع الذي عثر عليها فيه .

لقد حافظت نيس ، واثقة بما أوتيت من أسباب

احدى قاعات متحف تيرّا أماتا

أرضية مفولية مساحتها ٤٥ م٢ تقريبا ، تحاكي في مظهرها ارضية مسكن (واحدة من عشرين أرضية اكتشفت في موقع الحفريات) ، وتنتشر عليها مخلفات من عصور ما قبل التاريخ ـ بقايا عظام ثدييات ، وأشياء من الحياة اليومية ، وأدوات ـ يستدل عليها من المواضع البارزة في الصورة .
وهناك في أعلى الصورة إلى اليسار لوحة جدارية كبيرة فيها محاكاة لمنظر الموقع الطبيعي في الأزمنة الغابرة .

القوة ، على مقامها الهام ، أيا كانت تقلبات تاريخها الغني والمليء بالأحداث . فقد عرفت ، في نفس الوقت الذي صانت فيه فتنتها الطبيعية ، كيف تواكب ضرورات التطور حتى تغدو مدينة عصرية كبرى .

ففي هذه المدينة ، الناشطة جدا على الصعيد التجاري ، شبكة مواصلات ممتازة ـ سكك حديدية ، وخطوط بحرية ، وطرق برية ـ تربطها بكامل القارة الأوروبية . ومطارها الدولي ـ وهو الثاني في فرنسا ـ الذي يربط حيها التجاري بعواصم العالم ، أتاح للمندوبين القدوم دونما عناء الى مؤتمرهم السنوي .

ولا ريب أن هؤلاء المندوبين وجدوا في نيس ، وهي مدينة مجهزة تجهيزاً جيداً جداً لاستضافة المؤتمرات ، كل التسهيلات التي تتطلبها اقامتهم فيها ، على الصعيدين المادي والثقافي . فهنالك أولا تسهيلات السكنى ، اذ أن امكانات المدينة على صعيد الفنادق أتاحت لهم أن يقيموا في فندق ميريديان (Méridien) حيث عقد المؤتمر ، أو في مكان مجاور مباشرة لهذا الفندق . وهناك ثانياً امكانات التلذذ بالطعام ، اذ أن المندوبين كانوا يجدون دائماً ما يلائم ذوقهم بين الأطعمة المختارة المتنوعة التي تقدّمها المطاعم العديدة في حي فندق ميريديان أو غير بعيد عنه .

وأخيراً ، لم تنقص المندوبين أسباب المتعة الروحية في فترات الفراغ القصيرة النادرة التي تيسرت لهم . ففي المدينة حوال اثني عشر متحفاً ، سبق أن ذكرنا بعضها ، وحوال عشرين موقعاً أثرياً ، إضافة الى العديد من المرتادات الأخرى ذات الأهمية الثقافية .

والقاعات الفخمة في قصر ماسّينا (Palais Masséna) ـ ذلك المتحف النيسي المحاذي للبحر في شارع لابرومناد

قصر ماسّينا (La villa MASSENA)

ديز انغليه (La Promenade des Anglais) الشهير ـ عمرت في احدى الأمسيات بحفل استقبال أقامته البلدية على شرف المندوبين . وفي أمسية أخرى ، دعاهم رئيس المنظمة الى حفلة كوكتيل أقيمت في مبنى فندق ميريديان نفسه .

وجاء تعليق أعمال المؤتمر خلال عطلة نهاية الأسبوع ليتيح للمندوبين القيام ببعض الرحلات في المنطقة المحيطة بعاصمة الشاطىء اللازرودي ويتعرفوا على مدنها وقراها العديدة ذات الفتنة الآسرة ، المنتشرة بمحاذاة البحر أو غير بعيد عنه على اليابسة ، مثل فيلفرانش (Villefranche) ، وبوليو ـ سور ـ مير (Beaulieu Sur-Mer) ، وسان ـ جان ـ كاب ـ فيرا (Saint-Jean Cap-Ferrat) ، وسان ـ بول ديفانس (Saint-Paul de Vence) ، وفالوريس (Valllauris) ، وجوان ـ ليه ـ بان (Juan-les-pins) ، وأنتيب (Antibes) ، هذا اذا اعتبرنا كان (Cannes) غنية عن البيان ... وذهب بعض المندوبين حتى مانتون (Menton) وموناكو (Monaco) ، بل حتى فينتيميليه (Vintimille) في إيطاليا . وكان لمن توقف منهم في غراس (Grasse) أن يزور أحد مصانع العطور ـ فوفرة الأزهار في المنطقة تجعلها «مختصة» بالعطور ـ ويحمل في جعبته كتذكار قارورة من عطر نيس .

وحدّث ولا حرج عن الاشياء التي قد يكون المندوبون رأوا فيها أهم ما دمغ اقامتهم في نيس خارج أعمال المؤتمر . ولئن افتقد المندوبون ، في اطار هذا المؤتمر الذي نظّم دون دعوة رسمية ، الجو المفعم بالحرارة والعناية الذي يسود دورات الجمعية العامة التي تستضيفها البلدان ، باذلة قصارى جهودها لتدليل المندوبين اليها ، ومغرقة ايّاهم بالمودة واللطف ، فقد كان لهم ، بما لنيس ومنطقتها من مزايا أن يحتفظوا بانطباع جميل وذكرى حلوة عن اقامتهم فيها للمشاركة في أعمال دورة الجمعية العامة الخمسين .

وداعاً يا نيس

السيد بوسار ، الأمين العام للمنظمة ، يتلقى لوحة تذكارية من الجمعية الدولية لقادة الشرطة . يظهر في وسط الصورة السيد J. DAMOS ، وإلى اليسار السيد N. DARWICK .

قائمة بالبلدان والأقاليم والمنظمات الممثلة بصفة مراقب

التي شاركت في أعمال الجمعية العامة

الأراضي الواطئة ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا الاتحادية ، الأمارات العربية المتحدة ، جزر الانتيل الهولندية ، اندونيسيا ، الاوروغواي ، اوغندة ، ايرلندة ، ايسلندة ، ايطاليا ، الباكستان ، باراغواي ، البحرين ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بنما ، بنغلادش ، بنين ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، البيرو ، تنزانيا ، تايلندة ، تركيا ، توغو ، تونس ، تونغا ، جامايكا ، الجزائر ، جيبوتي ، الدنمارك ، جمهورية الدومينيكان ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زمبابوي ، ساحل العاج ، سري لانكا ، المملكة العربية السعودية ، بنغلادش ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلندة ، السودان ، سوريا ، السويد ، سويسرا ، سيشيل ، شيلي ، الصومال ، جمهورية الصين ، العراق ، الغابون ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، الفيلبين ، فنزويلا ، فنلندة ، فولتا العليا ، قبرص ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية كوريا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، اللوكسمبورغ ، ليبيا ، ليسوثو ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، المملكة المتحدة ، موريتانيا ، جزيرة موريس ، موناكو ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، جمهورية وسط أفريقيا ، اليابان ، يوغسلافيا ، اليونان .

المنظمات الممثلة بصفة مراقب

الرابطة الدولية لقادة الشرطة
الرابطة الدولية لشرطة الموانىء والمطارات
رابطة النقل الجوي الدولية
مجلس التعاون الجمركي
مجلس أوروبا
الاتحاد الدولي لملاحي الخطوط الجوية
المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي
منظمة الأمم المتحدة

المحتويات

٣١	جلسة الافتتاح الرسمية
٣٣	الانتسابات الجديدة
٣٤	تقرير النشاط
٣٩	المسائل المالية
٣٩	توسيع مبنى المقر : تقرير عمّا آل اليه مشروع التشييد
٤٠	المفاوضات للتوصل إلى عقد اتفاق جديد بشأن المقر
٤٠	الاتجار المحظور بالمخدرات
٤٤	الوضع على صعيد تزييف العملة في ١٩٨٠
٤٦	سرقة المركبات والاتجار بالمركبات المسروقة
٤٧	الاجتماع الثالث للجنة الخبراء الخاصة بسلامة الطيران المدني
٤٧	الاجتماع الأول للجنة الخبراء الخاصة بالجرائم العنيفة
٤٨	الاجتماع الأول لفريق العمل بشأن تعديل استمارة تبيّن هوية ضحايا الكوارث
٤٩	دراسة عن امكان انشاء معهد لعلم التحقيق الجنائي
٥٠	نظام معاملة المعلومات الشرطية واحالتها في اطار منظومة التعاون الشرطي الدولي التي أقامتها منظمة الانتربول
٥٠	استعمال الكمبيوتر : - مشروع مجموعة بطاقات التحري الموثقة توثيقاً الكترونياً - تطوير المنظومة الالكترونية الداخلية
٥١	الاجتماعات القارية
٥٣	اجتماع رؤساء المكاتب المركزية الوطنية
٥٤	برنامج عمل ١٩٨١ - ١٩٨٢
٥٦	الانتخابات واختيار مكان انعقاد دورة الجمعية العامة القادمة
٥٧	في سياق المؤتمر
٦٢	قائمة بالبلدان والأقاليم والمنظمات الممثلة بصفة مراقب التي شاركت في أعمال الجمعية العامة

مصدر الصور : وكالة **KHROMA** نيس (فرنسا)